الدّولة: السّيادة والمواطنة

التّفكير في الدّولة: التّفكير في الإنسان باعتباره كيانا سياسيّا

⇐ ما يجعل الوجود الإنسانيّ وجودًا سياسيّا هو أنّه "وجود مع الآخرين"

⇐ السّياسة تتحدّد إذن كمحاولة لتنظيم وعقلنة الوجود الإنسانيّ باعتباره وجودًا مع الآخرين، لذلك اعتبر "أرسطو" أنّ "الإله فوق مرتبة السّياسيّ بما أنّ كماله لا يجعله في حاجة إلى سلطة وقوانين تنظّم وجوده، والحيوان دون مرتبة السّياسيّ بما أنّ وجوده محكوم بقوانين طبيعيّة لا بقوانين مدنيّة سياسية"

⇐ ما يجعل الإنسان كائنا سياسيّا هو سعيه من ناحية إلى تجاوز المنزلة الحيوانيّة دون أن يكون له مرتبة الكمال الإلاهي

ما هو إشكاليّ في الوجود السّياسيّ: الوجود السّياسيّ يتضمّن مفارقة:

- **السّياسيّ يبدو من جهة شرط تحقّق الإنسانيّ:** بما أنّه يمكّننا من عقلنة وجودنا ومن تجاوز المنزلة الحيوانيّة الّتي تحتكم إلى قوانين الطّبيعة وإلى دوافع الغريزة
- **السّياسيّ يمكن من ناحية أخرى أن يتحوّل إلى مصدر اغتراب وسلب إنسانيّة الإنسان:** فعندما يجسّد السّياسيّ الاستبداد والدّيكتاتوريّة، يسلب البشر انسانيّتهم بسلبهم حرّيّتهم

⇐ ما يُراهن عليه التّفكير الفلسفيّ في الدّولة وفي المسألة السّياسيّة بشكل عامّ هو حل التّعارض بين السّيادة والمواطنة، أي بين سلطة الدّولة وضرورة تحكّمها في كلّ ما يتعلّق بتسيير الشّكل العامّ، وضرورة احترام الحرّيّات والحقوق الّتي يتضمّنها مفهوم المواطنة

الدّولة والسّلطة:

يتضمّن مفهوم الدّولة مفهوم السّلطة، فالدّولة تتحدّد على أنّها سلطة سياسيّة تُمارس على مجموعة من البشر داخل حدود معيّنة

⇐ إذا كانت كلّ دولة هي بالضّرورة سلطة، فهل يجوز أن نعتبر أنّ كلّ سلطة هي بالضّرورة دولة؟

مفهوم السّلطة لا يختزل في الحقّ السّياسيّ المرتبط بمفهوم الدّولة:

يقرّ "ميشال فوكو": "أينما توجد وجوها ثمّة سلطة" يعني هذا الإقرار أنّ السّلطة في معناها العام تتّصف بخاصيّتين:

- **الشّموليّة:** السّلطة لا تنحصر في أجهزة الدّولة ومؤسّساتها بل توجد في كلّ مجالات الوجود الإنسانيّ وفي كلّ أنماط العلاقات الإنسانيّة، لذلك يجب أن نعرّف السّلطة في معناها العامّ

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

على أنّها كلّ علاقة بين موازين قوى متفاوتة تحدّدها استراتيجيّة السّيطرة والتّحكّم. فالسّلطة كما يحدّدها "ميشال فوكو" ترتبط بكلّ الآليّات الّتي تهدف إلى التّحكّم في عقول البشر وفي أجسادهم.

• الطّابع الميكروفيزيائيّ: رغم أنّ السّلطة حاضرة في كلّ مجالات الوجود الإنسانيّ فإنّها عادة ما تكون لامرئيّة بما أنّها تتخفّى وراء أقنعة مختلفة (الدّين، الأخلاق، التّربية، الانضباط...).

لذلك أقرّ "ميشال فوكو" مفهوم ميكروفيزياء السّلطة للتّأكيد على طابعها اللّامرئي الّتي تجعلنا نخضع لها دون أن نعي ذلك.

الدّولة بما هي محاولة لعقلنة السّلطة:

تمثّل الدّولة الحديثة تجاوزا للأشكال التّقليديّة لممارسة السّلطة. لذلك اعتبر "ماكس فيبر" أنّ الدّولة الحديثة تجسّد انتقالا من السّلطة الكريزماتيّة إلى السّلطة القانونيّة، أي أنّها تمثّل انتقالا من السّلطة القائمة على القوى وعلى التّفوّق الشّخصيّ إلى السّلطة القانونيّة.

فما يحكمنا في إطار الدّولة ليس نزوات الأشخاص أو بل القوانين الّتي تحاول عقلنة العلاقات البشريّة، لذلك أقرّ "بيرو": "اخترع الإنسان الدّولة كي لا يُطيع الإنسان".

الدّولة بهذا المعنى تتضمّن محاولة لتجاوز شخصنة السّلطة عبر ربطها بمفهوم القانون الّذي يتأسّس على فكرة الحقّ لا على فكرة القوّة.

الدّولة والحقّ والعدالة والعنف:

الدّولة والحقّ:

• الحقّ: • الحقّ في فعل شيء ما: الحقّ بهذا المعنى يُحيل إلى فكرة المشروعيّة. فالفعل المناقض للحقّ هو الفعل اللّامشروع. فالسّرقة فعل موجود في الواقع، إلاّ أنّها فعل لامشروع أي مناقض للحقّ.

• الحقّ في شيء ما: عبارة الحقّ بهذا المعنى تُحيل إلى ما يجب أن تتضمّنه الدّولة من حقوق لمواطنيها (الحقّ في الصّحّة والتّعليم والنّقل...)

• علاقة مفهوم الدّولة بمفهوم الحقّ: تتضمّن إشكاليّتين:

← إشكاليّة مشروعيّة سلطة الدّولة: من أين تستمدّ الدّولة حقّ ممارسة سلطتها؟ وهل تكفي ممارسة السّلطة حتّى ترتقي إلى مستوى الحقّ؟

تقتضي معالجة الإشكاليّة: إرجاع مشروعيّة سلطة الدّولة إلى أساسها وغايتها.

• الأساس الطّبيعي للسّلطة السّياسيّة: يعتبر أرسطو أنّ الوجود المدنيّ السّياسيّ يجسّد ميلا طبيعيّا للوجود مع الآخرين. لذلك أقرّ أرسطو "بدو أنّ المدينة أمر من أمور الطّبيعة وأنّ الإنسان مدنيّ بطبعه".

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

⇐ تستمدّ السّلطة السّياسيّة إذن مشروعيّتها من حاجات الإنسان الطّبيعيّة ومن ميله الطّبيعيّ إلى الوجود مع الآخرين

• **الأساس اللاّهوتي للسّلطة** : يحيل هذا الأساس إلى نظريّة الحقّ الإلاهيّ ؛ الحاكم يُمارس سلطة بموجب نوع من التّفويض الإلاهيّ . لذلك يستمدّ مشروعيّة سلطته من المشروعية المطلقة للسّلطة الإلاهيّة

• **الأساس التّعاقديّ للدّولة** : يحيل هذا الأساس إلى فلسفات العقد الاجتماعي ؛ الدّولة لا تنشئ عن ميولاتنا الطّبيعيّة ولا تجسّد سلطة متعالية على الإنسان ، بل هي نوع من المواضعة الانسانيّة ، أي أنّها تجسّد قرارا عقليّا يخرج من خلاله الجميع في عقد اجتماعيّ ينقلنا بموجبه من "حالة الطّبيعة" إلى "الحالة المدنيّة" . فالعقد الاجتماعيّ إذن يجسّد عقلا حسابيّا يقوم على ثنائيّة "التّنازل والمقابل" . و"توماس هوبز" يعتبر أنّ البشر ، بمقتضى العقد الاجتماعي، يتنازلون عن حرّيّتهم الطّبيعيّة ويخضعون لسلطة سياسيّة تضمن لهم الأمن مقابل التّنازل عن الحرّيّة

• **إرجاع مشروعيّة سلطة الدّولة إلى آليّات وشروط ممارستها** :

يقرّ "تورين" ؛ " ليس أصل السّلطة ولا غايتها ما يكسبها المشروعيّة بل الطّريقة الّتي تمارس بها "

لا يكفي أن يكون أساس الدّولة عقلانيّا وغايتها نبيلة حتّى تكون مشروعة . فالمقاصد النّبيلة يمكن أن يستعملها الحكّام في إخفاء أطماعهم وسعيهم إلى التّحكّم في البشر . انطلاقا من ذلك اعتبر "تورين" أنّ مشروعيّة سلطة الدّولة تحدّدها الآليات الّتي تضمن عدم تحوّلها إلى استبداد ، لذلك استند إلى ما قاله " مونتسكيو" ؛ " كلّ سلطة لا حدود لها هي سلطة لامشروعة "

⇐ مشروعيّة السّلطة إذن ترتبط بانشاء وجود سياسيّ يضمن رسم حدود للسّلطة ويضمن إخضاعها لآليّات المراقبة والمحاسبة ، لذلك تبدو الدّيمقراطيّة أكثر الأنظمة السّياسيّة قدرة على رسم حدود للسّلطة وأسبابها نوعا من المشروعيّة عبر تحصينها من كلّ ما يمكن أن يخرف بها نحو التّسلّط والاستبداد

← **إشكاليّة معيار الحقّ** ؛ إذا كانت للدّولة سلطة تشريعيّة تحدّد ما هو حقّ وما هو مناقض للحقّ ، فاستنادا إلى أيّ معيار يتحدّد هذا التّمييز أو هذا الفصل؟

يمكن إرجاع أصل الحقّ إلى مصدرين ؛

• **الحقوق الوضعيّة** ؛ هي الحقوق الّتي تُوضع في مجتمع ما وفي مرحلة تاريخيّة معيّنة ، لذلك يتّصف الحقّ الوضعيّ بصفتين ؛

← **النّسبيّة** ؛ هذه الحقوق تتغيّر بتغيّر المرجعيّات الثّقافيّة والمراحل التّاريخيّة ، فالاستعباد

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

كان يُعتبر حقّا من حقوق الأسياد في العصور القديمة . هذه الممارسة أصبحت في العصور الحديثة مدانة ومناقضة للحقّ

← لا تستوفي شرط العقلانيّة : الحقوق الوضعيّة يمكن أن تكون مجرّد تبرير أو قناع يخفي مصالح الأقوياء وإرادة هيمنتهم على المستضعفين ، لذلك يدعونا هذا التّهوّر للحقّ أن نميّز بين :

. القانونيّة (légalité) : تعني التّطابق مع القانون . عندما يكون القانون متعارضا مع ما هو عقلانيّ لا يكون بالضّرورة مشروعا.

. المشروعيّة (légitimité) : التّوافق مع مبادئ العقل ومع مقتضيات الأخلاقيّة.

فالمشروعيّة تعني مدى توافق القانون مع المنطق ، ومع القيم الأخلاقيّة الكونيّة

⇐ الحقّ الوضعيّ لا يمكن إذن أن نعتمده كأساس أو كمعيار لتحديد حقوق كونيّة تستوفي شرط المشروعيّة . يجب البحث إذن عن معيار عقلانيّ لتحديد الحقّ . هذا المعيار يمكن أن نعثر عليه في ما يسمّى :

الحقّ الطّبيعيّ : هو الحقّ الّذي يُستمدّ من طبيعة الانسان باعتبارها كونيّة ومشتركة بين جميع البشر ، فعندما نقرّ مثلا " وُلد البشر أحرارًا ومتساوين " ، فإنّنا نعتبر أنّ الحرّيّة والمساواة حقّين طبيعيّين مشتركين بين جميع البشر

⇐ يجب إذن أن يستمدّ الحقّ من مجموع الخصائص الأساسيّة الّتي تحدّد انسانيّة الإنسان والّتي يعدّ انتهاكها انتهاكا للإنسانيّة ، فيبدو الحقّ من هذا المعنى هو أيّ فعل أو مبدأ يحترم انسانيّة الإنسان

⇐ ما يجعل إذن العبوديّة مناقضة للحقّ هو انتهاكها لانسانيّة الانسان ، وتناقضها مع حقّين طبيعيّين : الحرّيّة والمساواة

⇐ لكي تكون الدّولة عادلة يجب إذن أن تستمدّ معيار الحقّ من أساس عقلانيّ كونيّ يُحيل إلى مفهوم الحقّ الطّبيعيّ الّذي يحرّرنا من نسبيّة ولاعقلانيّة بعض الحقوق الوضعيّة

الحقّ والعدالة :

يعتبر "ابن خلدون" أنّ استمراريّة الدّولة واستقرارها يرتبطان بمدى قدرتها على تحقيق مطلب العدالة ، فعندما يقرّ " العدل أساس العمران " ، فإنّه يعني بذلك أنّ ظلم الحكّام واستبدادهم هو إعلان عن خراب الدّولة وانهيارها . ماذا نعني إذن بالعدالة وما علاقتها بمفهوم الحقّ ؟ وهل أنّ كلّ ضمان للحقوق يضمن تحقيق العدالة ؟

← يرتبط مفهوم العدالة بمفهوم الحقّ ، فغياب الحقّ يجعل العلاقات الانسانيّة قائمة على

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

القوي والضعف ممّا يجعلها تجسّد الظّلم للعدالة ، إلاّ أنّ وجود الحقّ لايعني دوما تحقيق العدالة ، فالحقوق عندما تكون لاعقلانيّة وقناعا يخفي مصالح الأقوياء لاتضمن دوما تحقيق مطلب العدالة.

. العدالة : . العدالة الجزائيّة : ترتبط هذه العدالة بالمجال القضائي الّذي يوكل إليه حلّ النّزاعات بين البشر ومعاقبة الاختراقات الممكنة للقانون وإرجاع الحقوق المنتهكة إلى مستحقّيها

. العدالة التّوزيعيّة : ترتبط بالتّوزيع العادل للثّروات داخل المجتمع . فالفلسفة الماركسيّة تعتبر أنّ الفوارق والتّناقضات الطّبقيّة تجسّد إخلالا بمطلب التّوزيع العادل للثّروات

⇐ تشترط العدالة إذن من ناحية عقلانيّة الحقّ ومن ناحية أخرى تأسيس العلاقات الإنسانيّة على مبدأ المساواة ، إلاّ أنّ علاقة مفهوم العدالة بمفهوم المساواة لاتخلو من طابع إشكاليّ ، إذ يوجد جدل بين مقاربتين لعلاقة مفهوم العدالة بمفهوم المساواة

. المقاربة اللّيبراليّة : مبدأ المساواة ينحصر في تساوي جميع البشر في الحقوق وأمام القانون ، أمّا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، فإنّ التّفاوت إذا كان بطرق مشروعة لايكون مناقضا للعدالة ، فاختلاف الكفاءات والجهود يولّد بالضّرورة فوارق اجتماعيّة لاتكون بالضّرورة مناقضة للعدالة

. المقاربة الاشتراكيّة : المساواة أمام القانون يمكن أن تكون مساواة زائفة أو شكليّة تستغلها الأنظمة الرّأسماليّة كقناع لإخفاء اللاّتساوي الاجتماعي ، لذلك تعتبر الفلسفة الماركسيّة أنّ التّساوي أمام القانون لايكفي لتحقيق مطلب العدالة ، فالعدالة تقتضي نظاما اجتماعيّا يلغي الفوارق الطّبقيّة عبر إلغاء الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج

العدالة بين الحقّ والعنف :

يبدو أنّ مفهوم العدالة مناقض لمفهوم العنف ، فزمان العدالة هو تجاوز العلاقات القائمة على العنف والثّأر والانتقام واستبدالها بعلاقات قانونيّة ، لذلك تبدو العدالة من حيث مبدإها وغايتها مناقضة للعنف ، إلاّ أنّ المشكل الّذي يبقى مطروحا هل أنّ ارتباط العدالة بالحقّ يجعلها لاتحتاج إلى القوّة والعنف؟

← يجيب "باسكال" عن هذا التّساؤل بقوله " العدالة دون قوّة عاجزة والقوّة دون عدالة مستبدّة " يتضمّن هذا الإقرار تمييزا بين شكلين من العنف

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

• العنف اللاّمشروع : هو العنف الّذي يُمارس خارج إطار القانون ، فعنف الأفراد فيما بينهم وعنف الدّولة الاستبداديّة يعدّ عنفا لامشروعا

• العنف المشروع : وهو العنف الّذي تمارسه الدّولة في إطار القانون وفي إطار المراهنة على تحقيق مطلبي العدالة و الأمن

⇐ تقوم كلّ دولة إذن على ثنائيّة القانون والقوى ، لذلك يصبح العنف ملازما للدّولة، وهو ضروريّ ولا يمكن تجاوزه إلاّ عندما يتحقّق نوع من النّضج الأخلاقيّ يجعل البشر المواطنين إراديّا ودون الحاجة إلى قوّة . فالدّولة إذن تسحب من الأفراد حقّ ممارسة العنف لكي تحتكره لنفسها ، لذلك اعتبر "ماركس" أنّ " الدّولة هي جهاز احتكار العنف المشروع "

السّيادة و المواطنة :

• السّيادة : • تعني سيادة الدّولة وضرورة تحكّمها في كلّ ما يتعلّق بتسيير الشّأن العام

• تعني استقلاليّة الدّولة ولامشروعيّة أي تدخّل خارجي في شؤونها وفي قراراتها

• المواطنة : يميّز "سبينوزا" بين العبد والمواطن

• العبد : عندما يخضع العبد إلى قوّة سيّده ، يفقد حرّيّته وحقوقه

• المواطن : عندما يمتثل المواطن لسيادة الدّولة لا يفقد حقوقه بل يضمن تحقّقها

⇐ يتضمّن مفهوم المواطنة إذن ثنائيّة الواجب والحقّ ، فانتماء المواطن إلى الدّولة يُلزمه بواجب الامتثال لسلطتها وقوانينها مقابل ما تضمنه الدّولة من حرّيّات وحقوق ، لذلك يمكن أن نعتبر أنّ مفهوم المواطنة يتضمّن حلاّ للتّوتّر بين مفهوم السّلطة من ناحية ومفهومي الحقّ والحرّيّة من ناحية أخرى

السّيادة بما هي نفي للمواطنة :

عندما تتّخذ السّيادة شكل السّلطة الاستبداديّة ، فإنّها تحوّل البشر إلى عبيد أو رعايا لا إلى مواطنين فالدّولة الّتي تسلب الأفراد حرّيّاتهم تسلبهم في نفس الوقت صيغة المواطنة . فلسفة "توماس هوبز" السّياسيّة تجسّد هذا التّصوّر الّذي يُقيم تعارضا بين السّيادة و المواطنة : يعتبر "هوبز" أنّ " الانسان شرّير بالطّبع " وأنّ " الانسان شرّير بالطّبع " ، لذلك يعتبر حالة الطّبيعة هي حالة حرب الكلّ ضدّ الكلّ . هذه الحالة الّتي تهدّد استمراريّة الحياة تجعل البشر يُبرمون عقدا اجتماعيّا يتنازلون من خلاله عن حرّيّاتهم لحاكم ذو سلطة مطلقة يحقّق الأمن مقابل التّنازل عن الحرّيّة . إنّ هذا التّصوّر للسّلطة السّياسيّة يجعل السّيادة مطلقة ، لذلك يجعلها نفيا للحرّيّة ، ونتيجا لذلك نفيا للمواطنة

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

السّيادة بماهي فضاء تحقّق المواطنة :

لكي تكون السّيادة غير مناقضة للمواطنة، يجب أن لاتتحدّد كسلطة مطلقة، لذلك لايمكن حلّ التّعارض بين السّيادة و المواطنة إلاّ في إطار الدّيمقراطيّة، فالدّولة، كما يؤكّد "روسو"، وُجدت لضمان الحرّيّات و الحقوق لا لنفيها : « لقد أوجد البشر لأنفسهم حكّاما لضمان حرّيّاتهم لا لسلبهم إيّاها ». فالدّولة وُجدت لتحرير البشر من الخوف لا لتحكّمهم عن طريق الخوف.

الدّيمقراطيّة : يحدّدها "سبينوزا" على أنّها نظام حكم عقلانيّ.

عقلنة السّيادة : وتعني بذلك ربطها بالقانون وجعلها نابعة من الإرادة العامّة ورسم حدودها

عقلنة الحرّيّة : وذلك عبر ربط مفهوم الحرّيّة بمفهوم القانون. فالحرّيّة لكي تتحوّل إلى فضاء يجب أن ينظّمها القانون. لذلك اعتبر "روسو" أنّه لاوجود لحرّيّة خارج القانون :

« ولدت الحرّيّة يوم ولد القانون » « الامتثال للقوانين التي وضعناها لأنفسنا حرّيّة »

⇐ تراهن الدّيمقراطيّة إذن، عبر عقلنة السّيادة، على تجاوز الدّيكتاتوريّة، وتراهن عبر عقلنة الحرّيّة على تجاوز الفوضى

حدود حلّ التّعارض بين السّيادة و المواطنة :

حدود الدّيمقراطيّة :

عندما يعتبر "ميشال فوكو" أنّ السّلطة لاتنحصر في أجهزة الدّولة ومؤسّساتها وأنّها ذات طبيعة ميكروفيزيائيّة و توجد أينما نولّي وجوهنا فإنّه يعني ضمنيّا أنّ الانتقال من الدّيكتاتوريّة إلى الدّيمقراطيّة لايكفي لتحقيق تحرّر فعلي، ففي أكثر الدّول ديمقراطيّة، يعيش المواطن، الذي يعتقد أنّه حرّ، أشكالا لامرئيّة من الاستعباد : تنبني الدّيمقراطيّة على الاعتقاد في أنّ رأي الأغلبيّة أصوب من رأي الأقلّيّة، لذلك يمكن أن تجسّد شكلا جديدا من الدّكتاتوريّة : دكتاتوريّة الأغلبيّة على حساب الأقلّيّات

حدود كونيّة وعقلانيّة حدود الانسان :

يعتبر "ماركس" أنّ حقوق الإنسان في ظاهرها كونيّة وعقلانيّة، إلاّ أنّها يمكن أن تكون قناعا يخدم من خلال فكرة الحقّ مصالح الطّبقة المهيمنة اقتصاديّا، لذلك اعتبر "ماركس" أنّ "إنسان حقوق الإنسان ليس الإنسان في معناه الكونيّ بل هو المواطن البورجوازيّ"

مثال : الحقّ في الملكيّة يبدو حقّا طبيعيّا مجسّدا للحرّيّة والمساواة، إلاّ أنّه حقّ يمكن أن ينتج علاقات هيمنة واستغلال، أي علاقات مجسّدة لتناقضات طبقيّة تتعارض مع الحرّيّة والمساواة

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

انطلاقا من ذلك، اعتبر "ماركس" أنّ الدّولة جهاز طبقيّ وُجد لخدمة مصالح الطّبقة المهيمنة اقتصاديّا. بهذا المعنى تهيّج الدّيمقراطيّة السّياسيّة محرّد قناع تستعمله الأنظمة الرّأسماليّة لإخفاء علاقات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي

المواطنة بين الخصوصيّة والكونيّة:

رغم أنّ مفهوم المواطنة يتأسّس على مبادئ وقيم كونيّة (الحرّيّة، المساواة...)، إلّا أنّ المواطنة عندما تختزل في الانتماء إلى دولة معيّنة، يمكن أن تفقد الكونيّة أي أن تفقد مطلب وحدة الإنسانيّة. فالمواطنة عندما تنحصر في حدود دولة معيّنة يمكن أن تتحوّل إلى نعصّب لهويّة سياسيّة معيّنة وهو ما يمكن أن يولّد علاقات صداميّة إقصائيّة مع هويّات سياسيّة مغايرة

⇐ تجاوز هذه المفارقة أدّى إلى ظهور فكرة المواطنة العالميّة: فالانتماء إلى دولة معيّنة لا ينفي ضرورة ترسيخ وعي كونيّ يعتبر أنّ جميع البشر مواطنوا عالم واحد وأنّ الأرض وطن موسّع يُوحد جميع البشر

حدود السّيادة: يمكن إظهار حدود السّيادة من زاويتين

- فكرة المواطنة العالميّة: لا تقوّض سيادة الدّولة بقدر ما ترسم لها حدودًا. فسلطة الدّولة لا يجب أن تكون مطلقة ويجب أن تحتكم السّيادة إلى مبادئ كونيّة تجعلها تحترم الحقوق والقيم الكونيّة الّتي يتضمّنها مفهوم المواطنة العالميّة
- واقع العولمة يهدّد في نفس الوقت السّيادة والمواطنة: فهو يهدّد السّيادة عندما يجعل سلطة الدّول خاضعة لسيادة الدّول المهيمنة سياسيّا واقتصاديّا. فالعولمة بما هي تكريس لهيمنة الدّول العظمى على كلّ دول العالم تهدّد سيادة الدّول بما أنّها تهدّد استقلاليّتها في اتّخاذ القرارات والسّياسات الخاصّة بها. إنّ هذا الواقع المجسّد لهيمنة الأقوى يهدّد في نفس الوقت فكرة المواطنة العالميّة بما أنّه يهدّد قيم الحرّيّة والمساواة والعدالة الّتي يتضمّنها مفهوم المواطنة.

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math